الفصـل العاشــر

العلاقــات الاقتصاديـة الدوليـــة

مفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية [١]:

تحتل العلاقات الاقتصادية الدولية أهمية بالغة على صعيد دول العالم كافة إلى أن أضحت المحرك الأساسي والرئيسي لكل مناحي الحياة داخل جميع الدول، فبموجب تلك العلاقات يتحدد مستوى التنمية الاقتصادية التي لا يخفى أثرها البارز على جميع الأصعدة الاجتماعية والثقافية بل والسياسية .

ومستقبل العلاقات بين الدول يخضع تأثيرا وتأثرا بمدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية التي قد تكون مظهرا من مظاهر التكامل والوحدة بين الدول المنشئة لتلك العلاقات .

ولعل الأمثلة على ذلك كثيرة يقع في مقدمتها العلاقات الدولية الأوروبية والعلاقات الاقتصادية المقررة وفق معاهدات اتحاد المغرب العربي الخمس (الجزائر . تونس . ليبيا . موريتانيا . المغرب) ، كما أن دول الخليج العربي تسعى لتكريس الوحدة الاقتصادية فيما بينها بموجب ما يعرف بمجلس التعاون لدول الخليج العربي .

فالعلاقات الاقتصادية الدولية هي : دراسة للعلاقات والروابط والتفاعلات والمعاملات والأنشطة المختلفة التي تتم بين مختلف الدول والتجمعات

---

(١) محمد إبراهيم محمود الشافعى ، دور العلاقات الاقتصادية الدولية فى منظومة الاقتصاد القومى ، **المؤتمر العربى الخامس حول المدخل المنظومى فى التدريس والتعلم** ، مركز تطوير تدريس العلوم بجامعة عين شمس ، القاهرة ، ابريل ، ٢٠٠٥ .

الاقتصادية، وكذلك الشركات الدولية ، والمنظمات الاقتصادية الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ولجنة العشرين، ومنظمة التجارة العالمية.

وتشير العلاقات الاقتصادية الدولية إلى أن كل دولة تتأثر بالدول المحيطة بها نظرا لوجود علاقات بين الدول، إذ أن نجاح أي دولة أو فشلها يعتمد على قوة علاقاتها الاقتصادية بالدول الأخرى. وفي ظل العولمة فإن العالم كله يصبح كيان واحد، ويزيد الاندماج الاقتصادي على مستوى العالم وذلك نتيجة لعمليات تحرير التجارة، وتحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول، وسهولة انتقال عنصر العمل والمعرفة الفنية، وذلك في ظل انفتاح الدول والتقدم الفني في مجال الاتصالات والمواصلات والفضائيات.

وتضم دراسة العلاقات الاقتصادية موضوعات على جانب كبير من الأهمية منها دراسة وإدارة نظام النقد الدولي، والأزمة الاقتصادية العالمية للديون الخارجية، وكذلك ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات ونفوذها إلى دول العالم الثالث، كما يتناول الموضوع أيضا دراسة المساعدات والمعونات الخارجية وآثارها في الدول المتلقية على معدلات التنمية وعلاقات هذه الدول بالدول الدائنة.

ماهية العلاقات الاقتصادية الدولية[1] :

تصنف العلاقات الاقتصادية إلى قسمين رئيسيين :

١- **العلاقات الاقتصادية الوطنية** : ويطلق هذا النوع من العلاقة القانونية على تلك المعاملات الاقتصادية التي تتم داخل الدولة الواحدة وذلك إما بين أشخاص طبيعية وطنية أو أشخاص اعتبارية توصف بالوطنية .

1- https://sites.google.com/site/unisp21/reece

ويطبق على هذا النمط من العلاقات الاقتصادية القانون الوطني الذي يدعى القانون التجاري ، ومن البديهي أن هذا القانون لا يطبق إلا على أشخاص محدودين وعلى علاقات قانونية معينة يعمل القانون على تبيين هؤلاء الأشخاص الذين يوصفون بكونهم تجارا وعلى العلاقات التي تنشأ لدى هذه الفئة وذلك بحسب شكلها أو مضمونها كما بين ذات القانون الأعمال الاقتصادية والشركات ذات الغرض التجاري مبينا الآثار القانونية المترتبة على النشاط التجاري بوجه عام .

٢- **العلاقات الاقتصادية الدولية :** ويعتبر أكثر تطورا وأكثر تشعبا من العلاقات الاقتصادية الوطنية فيوصف بالتطور لأنه يحمل معنى الإنفتاح العالمي على التجارة الدولية وبالتالي يدعو إلى البحث عن أسواق تجارية في دول أخرى غير الدولة التي انطلق منها المشروع التجاري .

وهذا النمط من العلاقات يقاوم سياسة الإنغلاق الاقتصادي على الذات ويدعو ويشجع التكامل بين الدول بالإضافة إلى أنه ينعش الحركة الاقتصادية الدولية ويتجاوز حدود العلاقات الوطنية الضيقة بأن يفتح أمامها آفاقا واسعة للرواج والكثافة مما يؤثر على الدواليب الاقتصادية ويشجع التنمية الوطنية بل ويرقي بالصناعة الوطنية والمنتجات إلى مستوى رفيع لضمان المنافسة الاقتصادية العالمية .

وإذا كانت العلاقات الاقتصادية الوطنية محكومة كلها وبدون أي إستثناء بقواعد القانون التجاري فإن الأمر ليس كذلك على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية التي توصف بكونها علاقات متحررة ومتشبعة، ولا يحكمها بالضرورة نمط تقليدي واحد ولا تخضع إلى ذات القواعد القانونية حتى ولو اتحدت مضامين تلك العلاقات أو تشابهت وتطابقت وذلك عائد إلى غياب سلطة تشريعية تسن قواعد العلاقات الاقتصادية الدولية بالرغم من أن العرف التجاري الدولي قد ساعد إلى

حد كبير في صياغة قواعد قانونية وأنماط للعلاقات الاقتصادية الدولية إلا أن هذه القواعد لا تتمتع بصفة الإلتزامية على عكس القواعد القانونية المنظمة للعلاقات الاقتصادية الوطنية .

خصائص العلاقات الاقتصادية الدولية :

تتميز العلاقات الاقتصادية الدولية بمجموعة من الخصائص التى تميزها عن العلاقات الاقتصادية المحلية أو الداخلية :

١- هناك صعوبة فى انتقال عوامل الإنتاج (الأرض – رأس المال – العمل) فى ظل العلاقات الاقتصادية الدولية . فعلى سبيل المثال ، تضع الكثير من دول العالم عقبات مختلفة أمام انتقال العمالة إليها من دول العالم الأخرى وذلك لكى تحد من تيار الهجرة إليها، الأمر الذى يؤثر سلبيا على فرص العمل المتاحة أمام مواطنيها ومن ثم على مدى التشغيل فى تلك الدول.

أضف إلى ذلك، أن انتقال عوامل الإنتاج من دولة إلى دولة أخرى قد يواجه بعض العقبات الأخرى مثل بعد المسافة بين الدولتين أو ظروف سياسية كنشوب حرب فى المنطقة أو غيرها من الصعوبات.

على النقيض من ذلك، فإن هناك سهولة نسبية فى انتقال عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة من منطقة إلى منطقة أخرى دون أن يكون هناك عقبات تحول دون ذلك.

٢– تتميز العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الداخلية من حيث اختلاف النظم النقدية والمالية. فالدول تختلف فيما بينها من حيث طبيعة السياسات المالية والنقدية التى تتبناها كل منها.

فهناك من الدول من تفرض ضريبة جمركية على جميع وارداتها من الخارج، بينما لا يفرض البعض الآخر ضريبة جمركية سوى على منتجات بعينها، فى حين تمتنع بعض الدول عن فرض أى ضريبة على وارداتها الأجنبية.

كذلك الأمر بالنسبة للسياسة النقدية التى تتبعها الدولة. فكل دولة من دول العالم لها عملة مختلفة يتعامل بها مواطنوها ولا يقبلون بغيرها أو بغير بعض العملات الدولية فى الوفاء بالالتزامات المالية. وعلى النقيض من ذلك، فإن العلاقات الاقتصادية الداخلية تتميز بوحدة السياسة النقدية والمالية. فلا توجد ضريبة جمركية على انتقال السلع من منطقة إلى منطقة أخرى داخل حدود الدولة الواحدة (باستثناء المناطق الحرة).

زد على ما سبق بأن التعامل التجارى بالبيع أو بالشراء داخل الدولة الواحدة يتم من خلال استخدام العملة الوطنية للدولة دون أن يكون هناك أدنى حاجة إلى تغيير عملة الدولة بعملة دولة أخرى فى سوق الصرف الأجنبى من أجل شراء سلعة معينة كما هو الحال بالنسبة للعلاقات الاقتصادية الدولية.

٣- أن العلاقات الاقتصادية الدولية تتعلق بمجموعة متباينة من البشر تختلف لغتهم وتقاليدهم وعاداتهم وأذواقهم عن بعضهم البعض.

أما العلاقات الاقتصادية الداخلية فهى تتعلق فى الغالب بأشخاص وأفراد توحدهم لغة واحدة وأذواق وتقاليد وعادات متماثلة وحدود جغرافية واحدة. ويترتب على ذلك نتيجة هامة وهى أن ما قد يصلح للمواطن من سلع وخدمات قد لا يصلح بالضرورة للأجنبى.

لهذا نجد أن الدول تولى عناية خاصة لطبيعة الصادرات الموجهة للخارج حيث تتأكد من مدى جودتها ومطابقتها للمواصفات العالمية ولأذواق المستهلكين

الأجانب، فى حين أن الدولة قد تهمل كل أو بعض هذه المقاييس عند تعلق الأمر بمنتجات موجهة للسوق المحلى[١].

أهمية دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية:

إن دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية باعتبارها فرع هام من فروع علم الاقتصاد لا تخلو من أهمية كبيرة.

فمن ناحية أولى، نجد أن هذه الدراسة تكشف للقارئ كيف يعمل النظام الاقتصادى العالمى وكيف يسير. فهى توضح فكرة الاعتماد المتبادل بين الدول وكيف أن ما ينتجه مواطنو دولة معينة هو من الأهمية بمكان بالنسبة لمواطنى دولة أو دول أخرى لما تمثله هذه المنتجات من أهمية استهلاكية وإنتاجية بالنسبة لهم.

ونفس الأمر بالنسبة لمواطنى الدولة الأولى حيث يعتمدون فى معيشتهم فى جانب كبير من حياتهم على ما تنتجه سواعد مواطنى الدول الأخرى. إن فهم مشاكل الاقتصاد العالمى من ركود أو تضخم أو غيرها قد تبدو يسيرة حين يعى المرء طبيعة ودرجة تشابك الاقتصاديات العالمية.

من ناحية ثانية، فإنه من الملاحظ فى الواقع العملى أن أية دولة من دول العالم لا تستطيع أن تحيا اقتصاديا بمعزل عن باقى الدول الأخرى وأن تحقق لنفسها الاكتفاء الذاتى .

(١) أحمد جامع ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** "، دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٨٠ ، ص ٧-٩.
وعبد الله الصعيدى ، **العلاقات الاقتصادية الدولية**"،٢٠٠٤ ، ص ١٤- ٢٠.

من هنا فإن دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية قد توضح للدولة أو للقائمين على التخطيط فيها أفضل السياسات الاقتصادية التى يمكن تبنيها واتخاذها حيال الدول الأخرى، وذلك فيما يتعلق بعلاقاتها ومعاملاتها الاقتصادية معها.

فعلى سبيل المثال، لكى تستطيع دولة ما أن تشجع صادراتها إلى الخارج يتعين عليها اتخاذ حزمة من السياسات التجارية والمالية والنقدية. ولن تستطيع تلك الدولة أن تتخذ هذه السياسات بمنأى عن الدول الأخرى بل ينبغى عليها عقد الاتفاقات التجارية وتوحيد السياسات المالية والنقدية مع تلك الدول الأخرى حتى تؤتى هذه السياسات لثمارها المرجوة .

وتساعد دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية الدول على اختيار وانتقاء السياسات المناسبة لتحقيق أغراضها الاقتصادية المتعددة. فتبنى سياسة نقدية تقوم على تخفيض سعر الصرف من أجل تنمية الصادرات قد لا تؤدى الغرض منها إذا كان جهازها الإنتاجي لا يتسم بالمرونة الكافية.

من ناحية ثالثة فإن هناك علاقات قوية أكدها الواقع العملى بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادى. فالتجارة الدولية تخلق آلاف من فرص العمل وتحد من ارتفاع معدل البطالة، وتوفر الكثير من العملة الصعبة اللازمة لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية. من ناحية أخرى، فإن التراكم الرأسمالى يعد أحد العناصر الهامة واللازمة للنمو الاقتصادى وقد لا تجد الدولة بدا من اللجوء إلى الخارج من أجل الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية من أجل تمويل حركة التنمية الاقتصادية، ومضاعفة عمليات الاستثمار لديها كبديل لنقص مدخراتها المحلية ورأس المال الوطنى.

تأثير العلاقات الاقتصادية الدولية على الاقتصاد القومى المصري

هناك بعض الأشكال التى يبرز منها مدى تأثير العلاقات الاقتصادية الدولية على منظومة الاقتصاد القومى ، ومن بين أهم هذه الأشكال :

أولا: المساعدات الأجنبية:

يقصد بالمساعدات الأجنبية قيمة المبالغ النقدية التى تقوم إحدى الدول أو المؤسسات الدولية بإعطائها لدولة أخرى سواء كان ذلك فى شكل قرض أو شكل منحة.

وفى الواقع، فإن المساعدات الأجنبية بأشكالها المختلفة تلعب دورا مؤثرا فى تنمية وتطوير الاقتصاد القومى. وتلجأ الدول النامية عادة إلى الإستعانة بالمساعدات الأجنبية نظرا لما تواجهه هذه الدول من ندرة فى الموارد المالية الداخلية والتى تكون فى أمس الحاجة إليها من أجل تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية.

ويمكن النظر إلى المساعدات الأجنبية على أنها سلاح ذو حدين فهى قد تجلب المنفعة للدولة إن هى استخدمت فى مشروعات اقتصادية مفيدة ومنتجة سواء كان ذلك بطريقة مباشرة من خلال إقامة مصانع إنتاجية، أو بطريقة غير مباشرة من خلال عمل مشروعات يكون هدفها تحسين البنية التحتية للدولة من أجل تشجيع القطاع الخاص (الوطنى والأجنبى) على إقامة مشروعات اقتصادية إنتاجية.

أما فى حالة توجيه تلك المساعدات نحو أنشطة غير منتجة وإنفاقها على أوجه استهلاكية غير مفيدة فهنا سيكون لتلك المساعدات أثار سلبية متعددة. حيث تصبح الدولة فى وضع تبعية اقتصادية وسياسية للدول المانحة.

من ناحية أخرى، فإن ارتفاع خدمة الدين قد تجعل الدولة عاجزة عن تقديم بعض الخدمات الرئيسية لمواطنيها حيث ستوجه جزء من إيراداتها المالية إلى الوفاء بمبالغ خدمة الدين.

أما بالنسبة للمنح والتى تقدمها الدول والمؤسسات الدولية إلى الدول النامية، فهى وعلى الرغم من أنها تعد أفضل من القروض (على اعتبار أن الدولة لا تلتزم بردها) إلا أن تلك المنح غالبا ما تكبل بالكثير من القيود، بالإضافة إلى ضالة حجمها، مما يعنى ضعف تأثيرها على الاقتصاد القومى.

وتأتى الولايات المتحدة الأمريكية على رأس الدول المانحة لمصر ويليها ألمانيا وتحتل اليابان المرتبة الثالثة فى قائمة الدول المانحة .

ولقد وجهت أكثر من ٥٠٪ من تلك المنح نحو مشروعات زراعية وصناعية، بينما وجهت ٣٠٪ من تلك المبالغ إلى تحسين البنية التحتية مثل مشروعات الطاقة والمواصلات والاتصالات.

بالإضافة إلى ما سبق فإن تحويلات المصريين العاملين فى الخارج تساهم فى تنمية الاقتصاد الوطنى فهى تعد من المصادر الرئيسية للنقد الأجنبى.

ثانيا : الخدمات ودورها فى الاقتصاد القومى:

تسهم الخدمات الدولية بصورة واضحة فى تنمية الاقتصاد القومى وتحقيق التوازن الاقتصادى لميزان مدفوعات الدولة. وتأتى السياحة والنقل والتأمين على رأس أهم الخدمات التى تعد مصدرا رئيسيا للموارد الأجنبية لأى دولة. وفى مصر تلعب السياحة دورا مهما باعتبارها أحد الروافد الهامة للدخل فى مصر.

بالإضافة إلى كونها مصدرا للنقد الأجنبى، فإن السياحة تقوم بدور رئيسى فى خلق فرص العمل وهو ما يساهم فى القضاء على البطالة. من ناحية أخرى، فإن خدمات النقل تعتبر مصدرا هاما للنقد الأجنبى فى مصر. وتلعب قناة السويس دورا هاما فى هذا الخصوص.

أثر الاستثمار الأجنبى علي الاقتصاد القومى المصري:

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبى : يعرف الاستثمار الأجنبى المباشر بأنه : قيام المقيمين فى دولة معينة بتأسيس مشروعات ومنشآت اقتصادية جديدة فى دولة أخرى أو اكتساب أو امتلاك إضافى لجزء من منشأة مقامة سلفا فى دولة أجنبية، وذلك بشرط أن يكون نصيب مقيمى الدولة المستثمرة فى هذه المنشأة كبيرا وهاما.

ويختلف هذا القدر من دولة إلى دولة أخرى. فامتلاك المستثمر لما يعادل ١٠% من الشركة أو المشروع فى الولايات المتحدة الأمريكية يكفى لاعتباره استثمارا مباشرا.

ثانياً : أهمية الاستثمار الأجنبى : يلعب الاستثمار الأجنبى المباشر دورا محوريا فى زيادة معدلات النمو الاقتصادى فى الدولة المستقبلة له ، فهو يساعد على القضاء على معدلات البطالة فى الدولة المتلقية للاستثمار المباشر. فالاستثمار المباشر يساعد على تنمية وزيادة الإنتاج مما يشجع على استخدام المزيد من عوامل الإنتاج وبصفة خاصة الأيدى العاملة وهو الأمر الذى يساعد على زيادة معدل التشغيل ، من ناحية أخرى، فإن الاستثمار الأجنبى المباشر يساعد على نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول الأقل نموا. وفى الواقع فإن ذلك

يتمثل فى قيام الدولة المستثمرة باستخدام فنون إنتاجية متقدمة فى عمليات الإنتاج مما يساعد على تحديث صناعة الدولة المستقبلة.

وتساعد الاستثمارات الأجنبية على زيادة الإنتاجية من خلال استخدام طرق وأساليب إدارية حديثة تساعد على تنمية مهارات العمال وتحسين مناخ الإنتاج.

وعن أهم الدول المستثمرة فى مصر، نجد أن الدول العربية (وخاصة دول الخليج العربى) تأتى على رأس الدول المستثمرة فى مصر ثم دول الاتحاد الأوربى وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المركز الثالث.

والاستثمار الأجنبى المباشر يساهم فى خلق فرص عمل عديدة، وهو الأمر الذى يساهم فى تقليص معدلات البطالة فى مصر. وفى الواقع، فإن قدرة الاستثمار الأجنبى على خلق العديد من فرص العمالة يتوقف على حجم هذا الاستثمار، وأيضا على ما إذا كانت هذه الاستثمارات قد وجهت لشراء مشروعات قديمة أم خلق مشروعات جديدة ،ويمكن تبرير الحجم الضئيل لفرص العمالة التى أوجدتها الاستثمارات الأوربية والأمريكية إلى ضعف نصيبهم فى رأس المال الكلى لهذه المشروعات ، أضف إلى ذلك، أن تلك الاستثمارات قد وجهت فى جزء منها إلى شراء مشروعات اقتصادية كانت مملوكة للدولة وقائمة بالفعل وذلك فى ظل نظام الخصخصة الذى اتبعته الحكومة المصرية منذ أوائل التسعينات من القرن الماضى، ومن ثم فإنها لم تسهم فى خلق فرص عمالة جديدة إلا بشكل ضئيل. بالإضافة إلى دوره فى خلق فرص عمل جديدة، فإن الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر قد ساعد أيضا على نمو وتطوير العديد من الصناعات الحديثة فى المجالات الإلكترونية والميكانيكية، كما أنه أيضا قد أسهم فى نقل بعض الفنون التكنولوجية.